

المؤتمر الثاني والخمسين لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الجلسة الموازية: " الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي: أداة استراتيجية للتحويل الاقتصادي والتنمية المدمجة في أفريقيا " مراكش، في 23 مارس/آذار 2019

مذكرة مفاهيمية: ملخص

أولا- سياق الجلسة الموازية

أكدت المملكة المغربية منذ حصولها على الاستقلال هويتها الأفريقية حيث جعلت القارة الأفريقية في صلب خياراتها الاستراتيجية. وقد اتخذ هذا التوجه الأفريقي للمملكة بُعدا جديدا في ظل حكم جلالة الملك محمد السادس، نصره الله ورؤيته المستنيرة، فبات اليوم جزءا من رؤية استراتيجية طويلة الأمد تؤكد الترابط بين النمو الاجتماعي والاقتصادي الأفريقي والمغربي، في سياق النمو الاقتصادي الأفريقي المطرد.

وبالفعل، تُعد أفريقيا حاليا ثاني أكثر القارات دينامية من الناحية الاقتصادية بمتوسط معدل النمو لإجمالي الناتج المحلي بلغ 5,4% خلال العقدين الماضيين. وبحلول عام 2050، سيتضاعف الاقتصاد الأفريقي 10 مرات، وسيكون ربع ساكنة العالم من أفريقيا.

ومن ثم، تُطرح مسألة استدامة هذا النمو وأثره على التنمية البشرية، حيث تفترض استدامة النموذج الإفريقي أن يقوم النمو الاقتصادي على قطاعات اقتصادية مستقرة وغير متقلبة، وعلى مستوى مرتفع من الاستثمار وتزايد الطلب المحلي. وبالتالي، فإنها تفترض الحد من التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين التي تحد من نمو الطلب المحلي ومن جاذبية البلدان، ومن ثم تقلص مستوى الاستثمار. وهكذا، فإن الحد من عدم المساواة بين الجنسين من شأنه أن يرفع إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 27% بحلول عام 2025 وأن يسمح، بالنسبة للمغرب وفيما يخص عدم المساواة في الولوج إلى العمل، بتحسين نصيب الفرد من الدخل بنسبة 46%.

واستنادا إلى هذه الملاحظة، التزمت الحكومات الأفريقية بالقضاء على مختلف أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال التصديق على اتفاقيات دولية وقارية وعبر إصلاحات قانونية وسياسية واجتماعية داخلية.

وعلى الرغم من هذا الالتزام والتقدم الكبير المحرز في العديد من المجالات، لا تزال التفاوتات بين الجنسين قائمة في أفريقيا. وهكذا، تعاني النساء الإفريقيات من تفاوت يبلغ 13 نقطة في المتوسط من حيث التنمية البشرية مقارنة بالرجال. وعلى وجه التحديد، لا تزال النساء والفتيات الإفريقيات لا يلجن بشكل متكافئ إلى الخدمات الأساسية: التعليم والصحة، وإلى العمل. ولا يتجاوز معدل معرفة القراءة والكتابة لدى النساء 50% في أزيد من 12 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء، ولا يتجاوز متوسط مدة التمدرس على سبيل المثال 4 سنوات بالنسبة للنساء في وسط أفريقيا¹. ويبلغ معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس 477 وفاة لكل 100 000 نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء² في أفق تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في أقل من 70 حالة وفاة للأمهات عند الولادة لكل 100 000 نسمة. وفي الأخير، لا يزال ولوج المرأة إلى سوق العمل النظامي منخفضاً: 80% من النساء في أفريقيا جنوب الصحراء يشغلن وظائف هشة³. علاوة على ذلك، 54% من النساء لا يتوفرن على إمكانية اللوج إلى سوق العمل، بما في ذلك سوق العمل غير النظامي⁴.

لذلك، يبدو وضع سياسات عمومية أفريقية فعالة لمكافحة عدم المساواة، لا سيما بين الجنسين، أمراً ضرورياً. ويجب أن تجعل هذه السياسات من المواطنين، خاصة الأكثر هشاشة منهم، أول المستفيدين من النمو الاقتصادي. وحتى تكون هذه السياسات العامة قابلة للتطبيق ومؤثرة، يجب تخصيص موارد مالية كافية وقابلة للتتبع في سياق كثيراً ما يتصادم فيه التطوير الفعلي لسياسات عامة فعالة لمكافحة عدم المساواة، لا سيما بين الجنسين، مع ضعف في الموارد المالية الممنوحة أو المتاحة، ومع التتبع الصعب للميزانيات والنفقات.

ويساعد وضع الميزانية على أساس الأداء والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في التصدي لهذه المعوقات. ومن ثم فإنها تشكل إحدى الأدوات المفضلة لاستدامة النموذج الاجتماعي-الاقتصادي للتنمية الأفريقية.

وتعتبر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي مقاربة موازناتية قائمة على الأداء تحترم المبادئ المالية للنجاعة، والفعالية والمساواة. وترمي هذه الميزانية إلى مكافحة مختلف أشكال عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة من خلال سياسات واستراتيجيات عامة واضحة مصحوبة بمؤشرات الأداء والنتائج ومرفقة بميزانيات سنوية يمكن ثقفها. وكانت البلدان الأفريقية من بين الدول الرائدة في تطوير الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. وبالفعل، تبنت أكثر من 15 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وفقاً لنماذج مختلفة، مبادئ الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي منذ حوالي 20 عاماً.

¹ إحصائيات اليونسكو، 2017.

² أفريقيا جنوب الصحراء: مسح لجهود الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، صندوق النقد الدولي، 2016.

³ تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن وضع الساكنة العالمية في عام 2017.

⁴ منظمة العمل الدولية، 2016.

وفي المغرب، يندرج الالتزام بالميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي ضمن التزام أشمل للمملكة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين تسهر على تنفيذه بنجاح وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ عام 2012. وقد تحققت العديد من الإنجازات، بما في ذلك تبني قانون تنظيمي بشأن قانون المالية في عام 2015 يفرض، اعتبارا من عام 2018، مراعاة بُعد النوع الاجتماعي في تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء المتعلقة ببرامج الميزانية، أو إحداث هيئة عمومية مختصة من قبل وزارة الاقتصاد والمالية، ويتعلق الأمر بمركز التميز في الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي (CE-BSG). وساعد هذا المركز في تحقيق إنجازات ملموسة من حيث النهوض بتطوير الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في 28 قطاعا وزاريا وبإشعاع المملكة على المستويين الإفريقي والدولي على حد سواء.

ويندرج عقد جلسة موازية بعنوان "الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي: أداة استراتيجية لتحقيق التحول الاقتصادي والتنمية المدمجة في أفريقيا" ضمن فعاليات المؤتمر الثاني والخمسين لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أفريقيا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار تبادل للأفكار بين البلدان الأفريقية حول استدامة نموذجها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بفضل الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي. وتستند هذه الجلسة إلى الممارسات الأفريقية المثلى في مجال الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي، لا سيما تلك التي يضطلع بها المغرب منذ أكثر من 15 سنة.

ثانيا- الهدف العام للجلسة الموازية

يتمثل الهدف العام للجلسة الموازية في إجراء تفكير عميق وبراعماتي حول إدماج النوع الاجتماعي في الميزانية كأداة استراتيجية لتعزيز المساواة بين النساء والرجال في سياق التنمية الحالية في أفريقيا.

ثالثا- البرنامج التفصيلي للجلسة الموازية

1.3. المبادئ المؤسسة للميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي

إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات حق أساسي تكرسه إطارات معيارية إقليمية ودولية هامة. وتسجل بعض الدول الأفريقية أداء جيدا في التصنيفات العالمية، كما هو الحال في رواندا وجنوب أفريقيا، اللتين احتلتا المرتبة الخامسة والخامسة عشر على التوالي في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2016. ويبرز المغرب وتونس كدولتين رائدتين في تحديد وتطوير قوانين واستراتيجيات عامة بهدف تسريع المساواة بين الجنسين.

ويتقاسم هذان البلدان عنصرا مشتركا يتمثل في إدماج تقليص عدم المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والميزانية العامة. وهكذا، يساعد تحليل الاستراتيجيات المغربية والتونسية والرواندية والجنوب إفريقية للحد من التفاوتات على تحديد نموذج أفريقي ناجح لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين.

وتشمل تلك الاستراتيجيات العوامل الرئيسية التالية: (1) إدراج المساواة بين الجنسين كأولوية في عملية الانتقال السياسي؛ (2) تحسين التمثيلية السياسية للمرأة كشرط مسبق لمكافحة عدم المساواة بمختلف أشكالها؛ (3) إدماج المقاربة المنهجية للتخطيط المراعي للنوع الاجتماعي أو تعميم بُعد النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming) في عمليات التخطيط ووضع الميزانية على المستوى الوطني.

وفي عام 2002، شرع المغرب، على سبيل المثال، بمبادرة من وزارة الاقتصاد والمالية وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تطوير الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي على الصعيد الوطني. وبعد مرور خمسة عشر عاماً على إطلاق الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في المغرب، وبفضل إصلاح تشريعي وتسخير موارد مؤسساتية قوية وإنشاء هيئة عمومية مخصصة، تبنى 28 قطاعاً وزارياً أهدافاً ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي ذات الصلة بالبرامج، بهدف مكافحة عدم المساواة بين الجنسين.

ومن جهة أخرى، يُبرز تحليل مختلف التجارب الأفريقية في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي نموذجين: النموذج "المؤسسي"، المستخلص من التجربتين المغربية والرواندية، والنموذج "التشاورى"، الذي يبرز من تجربتي جنوب أفريقيا وتنزانيا.

ويتميز النموذج "المؤسسي" الذي تجسده التجربة الناجحة في كل من المغرب ورواندا بالتوجهات التالية: (1) تملك سياسي للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي من خلال مؤسسة وطنية ذات خبرة وموارد؛ (2) اعتماد إطار قانوني واضح لتعميم الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي؛ (3) مشاركة تدريجية لجميع الوزارات والسلطات الترابية في التنفيذ المعمم للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. ويعتبر هذا النموذج، في الوقت الراهن، النموذج الذي سمح بأكثر الإنجازات الملموسة في أفريقيا، علاوة على أنه النموذج الذي يطرح أكثر التحديات والرهانات المرتبطة بالحكمة والتنسيق، والتي ينبغي تفصيلها أثناء الجلسة. ومن ناحية أخرى، يجمع النموذج "التشاورى" الذي تجسده تجربة جنوب أفريقيا وتنزانيا وكذلك أوغندا النقاط الالتفائية التالية: (1) تملك من قبل البرلمان والمجتمع المدني؛ (2) تطوير مجموعة من الخبراء والبيانات؛ (3) تنفيذ فعلي وتأثير ملموس على بعض القطاعات. ويعرض هذا النموذج "التشاورى" رهانات مختلفة: عملياتية وسياسية وأخرى مرتبطة بالحكمة.

وبعد تعريف هذين النموذجين، يجدر تحليل إمكانات استنساخ هذين النموذجين الرئيسيين للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في أفريقيا، ومن ثم تحديد الشروط المسبقة الضرورية لتعميم الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي على الصعيد القاري. كما يجدر تقييم تأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتنظم الجلسة الموازية بغية تقييم تجارب إدماج بُعد النوع الاجتماعي في الميزانية وأثارها على سياسات التنمية المراعية للنوع الاجتماعي والمدمجة/الشاملة.

2.3. الأهداف المفصلة للجلسة الموازية

- تحليل تجارب الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في إفريقيا بغية استيعاب النتائج والنجاحات والتحديات والفرص؛
- تدارس فرص تبني الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي كنموذج مبتكر للتمويل العمومي من أجل تحقيق الأولويات الإنمائية في أفريقيا؛
- إطلاق منصة أفريقية لتبادل الخبرات والتجارب بغية إنتاج المعرفة، وأدوات للمساعدة في صنع القرار وللابتكار في مجال الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي ومكافحة مختلف أشكال عدم المساواة على الصعيد الأفريقي.

3.3. جدول أعمال الجلسة

- الإنجازات والتأثيرات والتحديات التي واجهت تطوير الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي في المغرب - السيد أحمد برادة، المدير الوطني لمركز التميز في الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي، نائب مدير الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية.
- الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية لتقليص أوجه عدم المساواة - ممثل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا.
- دور المجتمع المدني الأفريقي وتأثيره: هل يعتبر إضفاء الطابع المؤسسي ضرورة؟ - ممثل وزارة التخطيط والمالية في جمهورية تنزانيا.
- تحديد الموضوع بالنسبة لممثل وزارة المالية في تونس.
- الرهانات والشروط المسبقة لتعميم الميزانية المراجعة للنوع الاجتماعي على الصعيد الأفريقي - السيدة زهرة خان، مستشارة في سياسة الحكامة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

رابعاً- المشاركون المستهدفون

ستستضيف الجلسة الموازية 300 مشارك رفيعي المستوى، بمن فيهم مسؤولون من وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والصناعة وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومحافظي البنوك المركزية وممثلين عن منظمات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

خامساً- التاريخ والمكان

ستعقد الجلسة الموازية في 23 مارس/آذار 2019، من التاسعة إلى الحادية عشرة صباحاً بفندق بالمري جولف بالاس، في مراكش (المملكة المغربية)، على هامش المؤتمر الثاني والخمسين لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

سادسا- بيانات الاتصال

للمزيد من المعلومات، ندعوكم إلى الاتصال ب:

نقطة الاتصال وتنسيق الاجتماع:

أمل نجاح البشبيشي، اقتصادية

abdourahman@un.org

تدبير/المعرفة: سالم صبار

sebbbar@un.org

التواصل: هدى فيلاي-أنصاري

filali-ansary@un.org

الوثائق: محمد مصدق

mosseddek.uneca@un.org

الإدارة واللوجستيك: لحسن حماد

hmade@un.org

الكتابة: نعيمة صحراوي

sahraoui.uneca@un.org

هاتف المكتب: 29 78 537 71 13/537 71 56 (+212)